

كذلك أعلن الدكتور سرّي نسييه، أمين سر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت، في مهرجان طالبي حاشد: «إننا كأساتذة نرفض بدورنا أي التفاف على وجدانية تحصيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ونطالب بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». (أرشيف دار الجليل، العدد ٦٢٠، ١٩٨٢/١٢/١١، ص ٥).

وكانت الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت قد عقدت مؤتمراً صحفياً في فندق «الأميركان كولوني» في القدس، افتتحته ببيان ألقاه دكتور غايي برامكي، نائب رئيس الجامعة، ذكر فيه أنه في الثاني عشر من آب (أغسطس) الماضي، طلبت السلطات العسكرية الإسرائيلية من العاملين في الجامعات الفلسطينية التوقيع على الالتزام السياسي كشرط للحصول على إذن عمل. لكن الأساتذة والمحاضرين رفضوا ذلك لعدم قانونية الطلب، واعتبروه انتهاكاً صارخاً لمفهوم لي التمتع بالحرية الأكاديمية. وأكد برامكي أن من شأن هذا الاجراء اعاقلة الدراسة، وأن استمرار السلطات على موقفها، معناه حرمان أكثر من ألفي طالب من مواصلة تحصيلهم العلمي، وطلب السلطات المعنية بتوقف اجراءاتها (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، أعلنت اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت، عن تنظيم تظاهرة أمام مبنى جامعة بيرزيت، تضامناً مع المدرسين والطلبة فيها، وضد ما تقوم به سلطات الحكم العسكري من ممارسات ضدها. وجاء هذا عقب قيام سلطات الحكم العسكري، وقوات حرس الحدود، بمنع وفد اللجنة من زيارة الجامعة بهدف اللقاء مع طلابها ومدرسيها، وتقوم لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت حالياً بجمع التوقيعات من مدرسي الجامعات الاسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري الى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (الشعب، ١٩٨٢/١١/٢١). كما طالب أعضاء الكنيست اليحيزر غرانوت، ومحمد يند، ويثير صديان (ميمام)، نائب رئيس الحكومة سمحه أريغ، بالتدخل لتغيير سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، لإفساح المجال أمام حياة أكاديمية سليمة في هذه المناطق. وجاء هذا الطلب عقب

طرد محاضرين آخرين من جامعات الضفة الغربية، ووصف أعضاء الكنيست سياسة إسرائيل في الضفة الغربية، بأنها وصمة عار في جبين دولة إسرائيل (عل هشمشمار، ١٩٨٢/١١/٢٨).

ومن جهة أخرى علق أحدهم على الموضوع قائلاً: «إن قضية الخلاف بين الإدارة المدنية والمحاضرين لا بد أن تطرح عدة تساؤلات: ماهو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه الإدارة المدنية في الضفة الغربية برفعها قضية الوثيقة؟ وهل توقعت مسبقاً ترك المحاضرين الأجانب؟ وما مغزى التعديلات التي أدخلتها وزارة الدفاع عليها؟ ولماذا تأخرت كثيراً؟. ومهما حاول منحيم ميلسون (رئيس الإدارة المدنية السابق)، وبنغال كرمون (مستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية) التلمص، فإن هدفهما واحد، وهو تلقين المحاضرين الأجانب درساً، لقد قاما بتخصيص معلومات الاستخبارات خلال عدة سنوات، وتوصلا الى استنتاج مفاده أنه قد أن الأوان لمحاسبة المحاضرين على مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة في عملية تحريض الطلاب، والهاب مشاعر العداة ضد اسرائيل.

ولمى المباحثات التي سبقت اقرار الوثيقة في صيغتها الاساسية، ساد الرأي القائل، انه في ظروف البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبسبب حقيقة أن غالبية المحاضرين - إذا لم يكونوا جميعاً - وصلوا الى المناطق المحتلة كمتطوعين، لهذا ليس أمامهم سوى خيار الرضوخ لإملاءات الإدارة المدنية. لكن هذا التقويم مثله مثل التحليل ذاته الكامن وراء صيغة الوثيقة، كان مقبولاً طالما أن الذين يبحثونه من بين أفراد رجال الإدارة المدنية. ولكن عندما دشرت الوثيقة، اتضح زيف هذا الرأي».

واختتم الكاتب تعليقه قائلاً: «لقد حاولت وزارة الدفاع الالتفاف من وراء الإدارة المدنية لإبقاء الوضع على ماكان عليه. ولقامت بهذا العمل بعد أن اتضح لها أن ميلسون لم يأخذ في اعتباراته معارضة المحاضرين الشديدة، والردود الغاضبة من جانب المؤسسات الأكاديمية في الداخل والخارج. لكن جهد اللحظة الأخيرة لتلطيف محتوى الوثيقة، فسر - كما كان متوقفاً - كمظهر ضعف، وكمؤشر للخلافات بين وزارة